Symposium: Politische Partizipation in einer neuen Territorialverwaltung

Rabat, 09.10.2014
KAS/ AGEF Oriental

Übersicht:

- **Menara**
  - Online-Artikel
- **Map**
  - Online-Artikel
- **Youtube**
  - Videobeitrag / Nationaler Fernseher
- **Ducpress**
  - Online-Artikel
- **Hispress**
  - Online-Artikel
- **Hadatcom**
  - Online-Artikel
- **Achbarona Magribia**
  - Online-Artikel

La démocratie participative désormais un choix irréversible (Observatoire)

Rabat, 09 oct. 2014 (MAP) - La démocratie participative est devenu désormais un choix irréversible, a affirmé jeudi à Rabat le directeur de l'Observatoire national des droits de l'électeur, Khalid Trabelsi, relevant la nécessité d'associer la société civile à la gestion de la chose publique en tant que partenaire stratégique.

Intervenant à l'ouverture d'un colloque national sur la nouvelle architecture territoriale du royaume à la lumière des projets de loi portant sur la nouvelle carte électorale, M. Trabelsi a souligné que cette rencontre qui traduit la contribution de la société civile aux débats concernant cette thématique, vise à accompagner le processus démocratique du Royaume.

L'arsenal juridique réglementant ce champ fait l'objet d'un débat public eu égard aux différents projets et propositions de textes de réforme qui suscitent des interrogations sur leur importance et leur valeur ajoutée dans l'expérience marocaine et leur contribution à l'évolution démocratique de la société marocaine, a-t-il ajouté.

M. Trabelsi a appelé l'ensemble des partis politiques aussi bien de la majorité que de l'opposition à œuvrer pour valoriser l'action politique, notant que les projets de lois organiques présentés par le ministère de l'Intérieur sur la régionalisation et les collectivités territoriales vident la gestion de la chose régionale et le concept de régionalisation de leur substance.

Le représentant de la Fondation Konrad Adenauer, Helmut Rayfel, a, pour sa part, mis en relief les efforts déployés par le Maroc pour mettre au point une politique territoriale efficiente dans ses aspects régional, collectif et local.

Le projet de régionalisation avancée que le Maroc compte mettre en oeuvre l'année prochaine focalise l'attention de cette Fondation allemande, qui organise des sessions de formation sur les mécanismes du déroulement de l'opération électorale, a-t-il souligné.

Ont pris part à ce colloque, organisé par l'Observatoire national des droits de l'électeur et la Fondation Konrad Adenauer, des représentants de la société civile et de partis politiques, des parlementaires et des académiciens.

http://www.menara.ma/fr/2014/10/09/1397600-la-d%C3%A9mocratie-participative-d%C3%A9sormais-un-choix-irr%C3%A9versible-observatoire.html

Colloque national sur la nouvelle architecture territoriale du Royaume

10 Octobre 2014
L'Observatoire national des droits de l'électeur et la Fondation Konrad Adenauer, organisent, jeudi (09/10/14) à Rabat, un colloque national sur la nouvelle architecture territoriale du Royaume.

http://www.map.ma/fr/phototheque/colloque-national-sur-la-nouvelle-architecture-territoriale-du-royaume

http://www.youtube.com/watch?v=TepjzR65q2o

صحيفة الأستاذ
إديكبريس educpress
أول صحيفة إلكترونية مغربية متخصصة في التربية والتعليم

ندوة وطنية

في موضوع
الهندسة الترابية الجديدة بالمغرب : إلى أين؟
يوم الخميس9 أكتوبر2014 على الساعة الثامنة والنصف صباحا
بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية – أكدال

ينظم المرصد الوطني لحقوق الناخب، ندوة وطنية كبرى حول الهندسة الترابية الجديدة للمملكة على ضوء الاقتراحات التي تضمنتها المسودات التي تقدمت بها وزارة الداخلية، وذلك يوم الخميس9 أكتوبر2014 على الساعة الثامنة والنصف صباحا بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية – أكدال سيشارك في نقاشها سياسيون و اكاديميون و برلمانيون و فعاليات مدنية . متسائلين عن مضامين هذه الهندسة الجديدة، مكامن القوة والضعف التي تتخللها وكذا مدى جدة وجدية هذه المقترحات، سواء من حيث الآفاق التي تفتحها في علاقة الدولة بالجماعات الترابية أو بالنسبة للمواطن الناخب، خاصة وأن المجالس الجهوية سيتم لأول مرة في تاريخ المغرب اختيار أعضائها عن طريق الاقتراع العام المباشر.
من جهة أخرى، إن أي حديث عن مراجعة هذه العلاقة لابد وأن يستحضر دور و مكانة المواطن،وأساسا الناخب، ليس فقط من خلال مشاركته الفاعلة في انتخاب أعضاء هذه المجالس،لكن أيضا من خلال تتبع عمل هذه المجالس وطرق عملها في ما يتعلق بتدبير المرفق العمومي المحلي،وذلك بعيدا عن الصورة النمطية التي استقرت في الوعي السياسي الترابي و المتمثلة في تبعية المجالس المنتخبة للإدارة المركزية و ممثليها .
فما هي إذن الضمانات التي تقدمها النصوص المعروضة للنقاش العمومي لضمان مشاركة أوسع للناخبات و الناخبين في الاستحقاقات الانتخابية الترابية المقبلة ؟
وماهي معالم الهندسة الترابية الجديدة سواء من حيث علاقة الإدارة المركزية بالجماعات الترابية أو من خلال علاقة هذه الجماعات فيما بينها ؟
كيف يمكن للممارسة الديمقراطية الترابية أن تساهم في تثبيت التجربة الديقراطية في بلادنا و ماهي سبل ضمان التكامل بين الديوقراطية التمثيلية و الديموقراطية التشاركية ؟
ما هي الفرص والآليات التي تقدمها الهندسة الجديدة للجماعات الترابية لتعزيز مكانة الناخبات و الناخبين في إعداد و تتبع و تقييم السياسات العمومية الترابية ؟
هذه بعض التساؤلات التى يود المرصد الوطني لحقوق الناخبطرحها في الندوة الفكرية التي سينظمها يوم الخميس 9 أكتوبر 2014 آملين، من خلال محاولات الإجابة عنها، إن يساهم المرصد في إثراء النقاش العمومي حول الإصلاحات المزمع القيام بها لتأهيل المنظومة الترابية بالمغرب وفق مبادئ الحكامة الترابية التي كرستها وثيقة يوليوز2011والتي ارتقت بالمواطن الناخب إلى مستوى فاعل أساسي في إفراز النخب المحلية و إنتاج البرامج التنموية المندمجة.

http://www.educpress.com/33456.edu

عبيابة: غالبية الأغنياء لا يصوتون ومعظم الفقراء يبيعون أصواتهم احتياجا

قال القيادي في حزب الاتحاد الدستوري حسن عبيابة، إن بعض النخب السياسية تفكر بعيدا عن المجتمع، ومنفصلة تماما عن واقعه، مضيفا أن المغرب يتطور بسرعة على المستوى القانوني، لكن في المقابل هناك فهم بطيء للسياسة لدى غالبية المواطنين، مرجعا ذلك إلى "كون الأحزاب السياسيةوالجامعات والمدارس لا تؤطرهم بالشكل الكافي."

وأشار عبيابة في مداخلة له ضمن ندوة خلال مشاركته اليوم في ندوة وطنية حول موضوع "الهندسة الترابية الجديدة بالمغرب: إلى أين؟"،إلى أن الخرائط الانتخابية لا يصنعها إلا الفقراء، مؤكدا أن ثمانين جماعة قروية تصوت بنسبة تسعين بالمائة، في حين أن بعض المدن لا تصوت إلا بنسب قليلة جدا، أحيانا لا تتعدى خمسة بالمائة، ليضرب المثال بمدينة الدار البيضاء التي لا تتجاوز نسب المشاركة فيها الثمانية بالمائة، مؤكدا في الوقت ذاته أن غالبية الأغنياء لا يصوتون فيما يقوم معظم الفقراء ببيع أصواتهم احتياجا، وهذا يمثل في نظره "استغلالا للفقر و مأسسة له.

عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الدستوري، ونائب رئيس المرصد الوطني لحقوق الناخب، أكد أيضا أن المقاربة الانتخابية طغت على المقاربة الدستورية في إعداد مسودات مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والمجالس الجماعي .

وذكر عضو الأستاذ بجامعة الحسن الثاني أن وجود عدد كبير من المجالس المنتخبة تكون معرقلة للمشاريع، مقدما مثالا على ذلك بقوله "هناك مشاريع دشنت وخصصت لها أموال كثيرة لكنها لم تنفذ، فهناك مجالس لا تدبر وإنما تعرقل، وهناك مجالس ظل حسابها الإداري متوقفا أزيد من سنة وهذا أمر خطير"، لذلك يضيف عبيابة فإن "المجالس المنتخبة مسؤولة على التنمية، وبعضها مسؤول أيضا على سوء التنمية".

وبخصوص مسودة مشروع قانون الجهة فقد "تضمنت الحديث عن مدير عام للجهة وهذا ليس عيبا"، يقول عبيابة الذي يرى أن الجهة تستحق طاقما إداريا .

وطالب المتحدث ذاته بصفته الحزبية والجمعوية بعدم ترشيح كل من تورط في عملية فساد انتخابي، قائلا "هناك مفسدين موجودين، والفساد ليس دائما هو الخروج عن القانون، فهناك بعض القوانين التي فيها فساد وتجدها معيبة وظالمة، ويجب التخلص منها".

http://www.hispress.info/241328.html

دعا القيادي في الأصالة والمعاصرة عبد اللطيف وهبي إلى ضرورة قطع أحزاب الأغلبية الحكومية ، مع سياسة "رجل في الحكومة والرجل الأخرى في المعارضة"، وإلى العمل على تحمل المسؤولية كاملة والتعامل بمنطق السياسيين المسؤولين.

وجاء تعقيب نائب رئيس مجلس النواب ردا على الانتقادات التي وجهها نواب من العدالة والتنمية، لمشروع مسودة القوانين الانتخابية بما فيها قانون الجهوية، خلال مشاركته في ندوة وطنية من تنظيم "المرصد الوطني لحقوق الناخب" بالمكتبة الوطنية اليوم الخميس بالرباط، في موضوع "الهندسة الترابية الجديدة بالمغرب: إلى أين؟".

مؤكدا "أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها الكاملة في مشروع مسودة قانون الجهوية التي طرحته للنقاش السياسي، باعتبارها مجرد نوايا في انتظار طرحه كمشروع قانون للمناقشة والمصادقة داخل مجلس النواب".

وأوضح وهبي "أن التقطيع الترابي للجهات مسؤولية واختصاص الحكومة وحدها، وليس من اختصاص البرلمان!، وإلا لكنا قد خلقنا 395 جهة في المغرب بتخصيص جهة لكل نائب برلماني". يقول وهبي.

كما دعا وهبي إلى استغلال النقاش العمومي حول الجهوية، في مواضيع هامة!، وليس في حدود وشكل التقطيع، كتوسيع اختصاصات رئيس الجهة، ومنحه صلاحيات أكبر، وتراجع سلطات الوصاية، لأن "التقطيع في جميع الأحوال مجرد وسيلة وليس هدفا في حد ذاته" .

وأشار رئيس لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب "سابقا"، إلى "أن مناقشة التقطيع الانتخابي، يجب أن تتم في إطار وحدة الدولة وأن وضعنا لأسس جهوية متقدمة، يجب أن لا يسيطر علينا خلاله هاجس جعل الجهوية مطية لحل قضية الصحراء". يضيف وهبي

وحذر بالمناسبة الحكومة أثناء وضعها للتقطيع الانتخابي "من الخضوع لضغوط الكائنات الانتخابية التي لا ترى في التقطيع الجهوي سوى حماية مصالحها الضيقة".

وبخصوص مضمون قانون الجهوية الذي طرحته الحكومة للنقاش السياسي، تطرق وهبي للعديد من الاختلالات التي تضمنها، ووقف خلالها على نقطة هامة تتعلق "بجعل اختصاص البث في النزاع بين الولاة والعمال وبين رؤساء الجهات بيد القضاء الإداري"، وهي مسألة وصفها وهبي بـ"الخطيرة!" لأنها "لا تضمن وحدة الاجتهادات القضائية بين الجهات!"، واقترح في المقابل أن تتم الطعون لدى مؤسسة وطنية موحدة ، كغرفة مختصة بالمجلس الأعلى مثلا!، أو المجلس الدستوري نفسه !، لكي نضمن وحدة الاجتهادات ووحدة الأحكام القضائية الصادرة في نفس الموضوع. حسب وهبي

وتساءل في الاخبر: "هل سنقوم بتشريع جهوي وانتخابي يستمد روحه من الدستور والقانون المتقدم!، أم سنحتكم للواقع بدلالات الفساد المسيطر في الجماعات والجهات؟!" يختم وهبي تدخله في ذات المناسبة.

http://www.hadatcom.com/index.php/politiques/438-2014-10-09-15-59-21.html

---

قال مدير المرصد الوطني لحقوق الناخب السيد خالد الطرابلسي، اليوم الخميس بالرباط، إن الديمقراطية التشاركية أصبحت "خيارا ثابتا لا محيد عنه"، مؤكدا على ضرورة مشاركة وإشراك المجتمع المدني في قضايا الشأن العام، كشريك استراتيجي.

وأضاف السيد الطرابلسي ، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لندوة وطنية تمحورت حول الهندسة الترابية الجديدة للمملكة ، خاصة على ضوء المشاريع القانونية المرتبطة بالخارطة الانتخابية المقترحة، ان هذه الندوة التي تأتي تجسيدا لمساهمة المجتمع المدني في تناول وطرح مثل هذه القضايا، تروم بالأساس رصد آليات مجريات العمليات الانتخابية بالمغرب ومواكبة مسيرته الديمقراطية.

وأبرز أن الترسانة القانونية المنظمة لهذا الحقل تستأثر حاليا بنقاش عمومي، وذلك بالنظر لعدة مسودات ومشاريع قوانين تعديلية "تطرح أكثر من علامة استفهام حول أهميتها وحول قيمتها المضافة في التجربة المغربية" وحول مساهمتها في تطور المجتمع المغربي على المستويين الديمقراطي والتنموي.

واعتبر أن طرح المرصد لهذا الموضوع يشكل فرصة لخلق التفاعل بين السياسيين والأحزاب والفاعلين المدنيين والأكاديميين والمهتمين والمختصين من أجل تعميق النقاش حول المشاريع القانونية المرتبطة بالخارطة الانتخابية المقترحة والخروج بتوصيات بشأنها، داعيا كافة الأحزاب السياسية، سواء من موقع الأغلبية أو المعارضة، إلى الانخراط في تجويد العمل السياسي والمشاركة الانتخابية.

ويرى ان ما تقدمت به وزارة الداخلية من مسودات قوانين تنظيمية تهم الجهوية والجماعات الترابية يحيل في المحصلة على "جهوية إدارية بقيود محكمة تفرغ تدبير الشأن الجهوي وفلسفة الجهوية من مضمونها وعمقها"، مضيفا أن المرصد يتابع هذه الدينامية المرتبطة بتعديل القوانين الانتخابية "بكثير من الحيطة والحذر نظرا لعدم اطمئنانه لمضامينها والمستجدات التي جاءت بها".

وفي السياق ذاته ، يضيف السيد طرابلسي، فإن المرصد يدعو الأحزاب السياسية وممثلي الأمة وفعاليات المجتمع المدني المختصة إلى تكثيف الجهود والتحرك في اتجاه يفضي إلى "صعود مؤسسات منتخبة بصلاحيات واختصاصات واسعة وحقيقية تربط المسؤولية بالمحاسبة وتخضع للقوانين ولمراقبة القضاء".

بدوره، أبرز ممثل المؤسسة الألمانية كونراد أدناور، السيد هلموت رايلفد، الجهود التي يقوم بها المغرب من اجل بلورة سياسة ترابية ناجعة في تجلياتها الجهوية والجماعية والمحلية، داعيا في نفس الوقت إلى عدم إغفال الهندسة الترابية ذات البعد الشمولي.

وأضاف أن مشروع الجهوية الموسعة، المزمع اعتماده السنة المقبلة، يحظى باهتمام هذه المؤسسة الألمانية، التي نظمت، عدة دورات تكوينية حول آليات العملية الانتخابية وكيفية التحضير لها وإعداد المرشحين للاستحقاقات الانتخابية.

يشار إلى أن أشغال هذه الندوة، التي ينظمها المرصد الوطني لحقوق الناخب والمؤسسة الألمانية كونراد أدناور تميزت جلستها الافتتاحية بحضور ممثلي جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وبرلمانيين وأكادميين، ستتواصل بتقديم عدة عروض تنتظم وفق جلستين، الأولى تحمل عنوان "الهندسة الترابية الجديدة .. رؤى سياسية متقاطعة" والثانية "الهندسة الترابية الجديدية : رافعة للدمقراطية المحلية".

http://www.akhbarona.com/divers/91985.html